السلطان عبد الحميد الثاني

فترة الحكم: ١٨٧٦-١٩٠٩

السلطان العثماني الرابع والثلاثون

اسم الأب: عبد المجيد

اسم الأم: تِيري موجْغانْ قادِن أفندي

محل وتاريخ الميلاد: إسطنبول،
٢١ سبتمبر/أيلول عام ١٨٤٢

العمر عند اعتلاء العرش: ٣٤ عاما

سبب وتاريخ الوفاة: سكتة قلبية،
١٠ فبراير/شباط ١٩١٨

مكان الوفاة وموقع القبر: إسطنبول،
ودفن في مقبرة محمود الثاني
في "ديوان يولو" بإسطنبول

أبناؤه: محمد سليم، أحمد نوري،
محمد عبد القادر، محمد برهان الدين،
عبد الرحيم خيري، أحمد نور الدين، محمد عابد

بناته: زكية سلطان، نعمة سلطان، نائلة سلطان،
شادية سلطان، عائشة سلطان، رفيعة سلطان

لوحة زيتية للسلطان عبد الحميد الثاني بريشة فنان غير معروف.

رغم أنه كان من المستبعد أن يصبح عبد الحميد الثاني سلطانا، فإن مقتل عمه عبد العزيز وخلع أخيه الأكبر مراد الخامس، قاده إلى أن يكون السلطان الرابع والثلاثين على العرش العثماني.

وقد تركت وفاة أمه وهو في سن الحادية عشرة من عمره أثرا لا يُمحى من ذاكرته. وبالإضافة إلى هذا فقد تعود على العزلة، وخصوصا بعدما أظهر والدُه السلطان عبد المجيد اهتماما أكثر بشقيقه الأكبر مراد الخامس. وكان موظفو القصر أيضا لا يقدمون له الاحترام اللائق، وهو ما كان يعود بشكل أساسي إلى أن أحدا لم يكن يتوقع أنه سيصبح سلطانا في يوم من الأيام. لم يكن هذا الأمير الانطوائي يستمتع بحياة القصر، ولا يحب موظفيه.

وكان عبد الحميد في التاسعة عشرة من عمره عندما مات والده. وكان وهو صغير يتلقى دروسا في اللغات التركية والعربية والفارسية والفرنسية. وكان عمه السلطان عبد العزيز أول من أدرك ذكاءه الفائق ومواهبه الإدارية؛ فتركه عبد العزيز يكبر في بيئة مريحة، وكان يصطحبه معه في رحلاته إلى الخارج. وفيما كان شقيقه الأكبر مراد الخامس يحب اللهو وطراز الحياة الأوروبية كان عبد الحميد، الأميرُ الأصغر، يفضل الجلوس في ركن، بعيدا عن المشهد الاجتماعي. وقد لفت نظرَه إلى حد بعيد خطوطُ السكك الحديدية التي لاحظها في بريطانيا. ولم يكن عبد الحميد يستمتع بالمعيشة في القصر، إضافة إلى أنه كان يعمل في مزرعته في حي "مَسْلَخ" بإسطنبول، يربي الخِرَاف، ويقوم بالتعدين، ويتعامل في البُورْصة. وكان من الواضح أنه لو لم يكن سلطانا فإن ثروته الشخصية، التي تجاوزت حينئذ ١٠٠ ألف قطعة ذهبية وجمعها بعرق جبينه، كانت كفيلة بتوفير مستوى معيشة مريح بالنسبة له.

وبعد اعتلائه العرش تبرع السلطان عبد الحميد الثاني بالأموال التي كان يمتلكها للجيش. ومن المثير للاهتمام أنه بسبب ابتعاد السلطان عبد الحميد الثاني عن القصر، ووجوده بين الشعب، وانخراطه الكامل في الاقتصاد خلال فترة الإمارة، فإنه تربى تربية موازية لتربية الأمراء السابقين، من خلال الحصول على خبرة إدارية كحاكم لإحدى الولايات قبل اعتلاء العرش.

وخلال فترة السلطان عبد الحميد الثاني بذل مدحت باشا وأصدقاؤه جهودهم من أجل تأسيس سلطنة دستورية، وهو الأمر الذي لم يستطيعوا تنفيذه خلال فترة حكم مراد الخامس. والواقع أن وعد عبد الحميد بشأن هذا الأمر جعلهم يعلنونه السلطان الجديد في ٣١ أغسطس/آب عام ١٨٧٦.

تولى عبد الحميد العرش خلال السنوات المضطربة للدولة العثمانية؛ حيث كان يتعين عليه التعامل مع الثورات في البلقان، و"المسألة الشرقية" المتعلقة بروسيا، ورفض المصارف الأوروبية إقراض الدولة العثمانية الأموال اللازمة. وقد أدت هذه المصاعب المالية إلى عرقلة إخماد حركات الثورة.

المحمل الشريف (مواكب الصرة) قافلة الإبل التي تحمل العطايا الضخمة التي يقدمها السلطان سنويا للحرمين الشريفين، خارجا من قصر يلدز قبل أن تبدأ القافلة رحلتها إلى البلاد المقدسة.

كان السلطان يقوم بزيارة الجنود في ثكناتهم ويأكل معهم، كما كان يفعل الشيء نفسه مع البحارة في ورش بناء السفن، وكان يستضيف العلماء والقادة والجنود للإفطار في شهر رمضان. وكان يصلي في مساجد مختلفة مع العامة، ويزور المستشفيات والمحاربين القدماء الذين أصيبوا في حروب البلقان. وكان يمنح الجنود الذين فقدوا سيقانهم عصيا يستندون عليها من صنع يده. أوجدت تلك اللفتات البسيطة والعاطفية عواطف حارة من جانب الجيش والشعب تجاه السلطان الجديد، فارتفعت الروح المعنوية للجيش، وأشعل في الشعب شموع الأمل من جديد.

انتصر العثمانيون في الحروب ضد الصرب في البلقان، لكنهم وافقوا على التوقيع على هدنة لمدة ثلاثة أشهر مع الصرب نتيجة للضغوط الهائلة التي مورست عليهم من الروس. وبالإضافة إلى هذا فقد كان من المقرر عقد مؤتمر في إسطنبول، ترأسه بريطانيا، حيث كان من المفترض أن تناقش الدول المشاركة فيه طرق تهدئة الأحداث المضطربة في البلقان، وتحسين العلاقات الروسية العثمانية.

وفي غضون هذا خَططت عصابةٌ مناهضة للسلام مع الصرب لاغتيال مدحت باشا ورجاله، وخَلْعِ السلطان، لكن خطتهم كُشفت في وقت مبكر، وأُلقي القبض على المتآمرين.

كان من المقرر تشريع أول دستور في التاريخ التركي، ولهذا الغرض شُكلت لجنة من المسلمين وغير المسلمين. وأصبح مدحت باشا الصدرَ الأعظم الجديد ليحل محل رشدي باشا الذي استقال.

ركز اليوم الأول من مؤتمر إسطنبول على الوضع السياسي في البلقان، وأعلن الدستور، أو القانون الأساسي، في ٢٣ ديسمبر/كانون الأول عام ١٨٧٦، ومنذ ذلك الحين بدأ عصر أول سلطنة دستورية.

أُعلن الدستور على عجل في مؤتمر إسطنبول، وكان مرجع هذا التعجل أساسا إلى أن العثمانيين اعتقدوا أن الدول الغربية سوف ترى الدستور وتمتنع عن تقديم مطالب كبيرة، لكن الحقيقة أن الدول الغربية لم تهتم بالدستور. وأعد الأوروبيون في السفارة الروسية قائمة بالمطالب الآتية: البوسنة وبلغاريا يجب أن يحصلا على الاستقلال، ويجب على الجيش العثماني أن يخرج من صربيا والجبل الأسود، ويجب تنفيذ عشرات الإصلاحات في البلقان. اجتمعت الجمعية العثمانية العامة بأمر من السلطان، وناقشت محتويات القائمة، ورَفضت المطالبَ بالإجماع على أساسِ أن العبارات الواردة في هذه القائمة تمثل انتهاكا للسيادة العثمانية الداخلية. وانتقلت بريطانيا لتنظم مؤتمرا آخر في لندن هذه المرة. وفي ١٢ أبريل/نيسان عام ١٨٧٧ رفضت الجمعية العثمانية العامة مجددا القرارات التي اتخذت في لندن؛ لأن العبارات الواردة فيها كانت تمثل انتهاكا مباشرا لحقوق السيادة العثمانية.

مارس مدحت باشا، الذي كان يمثل القوة الحقيقية التي جاءت بالسلطان عبد الحميد الثاني إلى العرش، ضغوطا مستمرة على السلطان. واتساقا مع متاجرته بالحرب حاول مدحت باشا تجنيد جيش تحت قيادته أُطلق عليه اسم "مِلَّةْ عسكري" (أي جيش الأمة). وبعد ذلك أضاف علامة الصليب على العلم التركي في البوسنة والهرسك، ونظم عرضا عسكريا لجيش يضم مسلمين ومسيحيين في إسطنبول يحملون نفس العلم. وبالإضافة إلى هذا قال مدحت باشا في حفلات شراب إنه سيلغي السلالة العثمانية وينشئ سلالة "مِدْحتية"، نسبة إليه. وتسببت هذه الأمور مجتمعة في رد فعل كبير على ما فعله مدحت باشا. وكان مدحت باشا قد نجح قبل ذلك في سَنّ قانون للنفي، كان يسمح بنفي مذنبين في جرائم معينة، وكان من الغريب أنه أصبح أول شخص يُنفى وفقا لهذا القانون.

وبعد وقت قصير من إعلان الحكومة العثمانية عدم اعترافها بقرارات مؤتمر لندن، وَجدت روسيا الفرصةَ التي كانت تنتظرها، وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية في ٢٤ أبريل/نيسان عام ١٨٧٧، كما تحالف مع روسيا في هذه الحرب كل من رومانيا وصربيا وبلغاريا والجبل الأسود، وكان الجيش العثماني في حالة سيئة كما كانت الأوضاع المالية للدولة العثمانية أيضا سيئة، والأسوأ من ذلك أن الدولة فشلت في الحصول على أية

محطة قطار المدينة آخر محطة على سكة حديد الحجاز

مساعدة خارجية. ولم تستطع المقاومةُ البطولية التي أبداها غازي عثمان باشا في بلَوْنَه ببلاد الرومَلِي، و"غازي أحمد مختار باشا" في أَرْضُرُومْ بالأناضول ضد الغزاة، في تغيير النهاية المحتومة؛ حيث اضطر الجيش العثماني إلى الانسحاب في يأس، بعد أن عجز عن صد الهجمات القادمة من الشرق والغرب. وتتابعت سلسلة من الأحداث المثيرة في أعقاب الحروب الخاسرة، تمثلت في اضطرار آلاف المسلمين الذين كانوا يعيشون في الأراضي التي تعرضت للغزو مؤخرا إلى الفرار إلى الأناضول، وخصوصا إلى إسطنبول.

ورغم مرور الدولة العثمانية بفترة اضطراب بسبب النتائج المعقدة لحرب كبرى مع الروس، فإن ممثلي الخلفيات العرقية المختلفة شغلوا أنفسهم بأجندة مختلفة في التجمع النيابي، الذي كان يمثل الهيئة التنفيذية

قطار عثماني مسافر على الطريق إلى المدينة عبر سكة حديد الحجاز، والذي اعتبره السلطان عبد الحميد الثاني أعظم إنجاز له.

الكبرى للدولة. فبدلا من اتخاذ قرارات بشأن الحرب الروسية التركية (١٨٧٧-١٨٧٨) ناقش التجمع بشكل ساحق استقلال حركات الأقليات والرغبة في إعطاء لغات الأقليات صفة رسمية، وهو الأمر الذي أزعج السلطان.

وقّع العثمانيون اتفاق هدنة مع الروس في أدِرْنه. وفي الاجتماع الذي عقد في القصر لمناقشة بنود السلام تحدث "آسْتَارْجِيلَارْ كَتْخُداسِي أحمد أفندي"، أحد ممثلي الحاضرين، قائلا إن الجمعية ليست مسؤولة عن حالة التراجع والانتكاس التي تمثلت في الأحداث الأخيرة، ومحملا السلطان مسؤولية ذلك. وردا على هذه النغمة الشاذة، أكد السلطان عبد الحميد الثاني أنه ليس مخطئا؛ لأنه قام بأفضل ما في وسعه. وعندما زاد أحمد

أفندي من حدة نغمته الاتهامية أوضح السلطان أنه مستعد لمواصلة القتال ضد روسيا بقية حياته إذا اضطر لذلك، وأَوكل إلى الجمعية وقف أحمد أفندي عند حده بسبب سلوكه الذي ينم عن احتقار لمقام السلطان.

لم يشأ السلطان أن يسلم السيادة لرجال الدولة الذين اتضح بجلاء أنهم يتصرفون وفقا لمصالحهم الخاصة. وكانت كلماته نصا هي "أنا الآن ملتزم بمواصلة السير على خطا السلطان محمود"، والتي كانت نذيرا بما سيحدث. ووفقا للسلطة الممنوحة له من الدستور قام السلطان عبد الحميد الثاني بحل الجمعية في ١٣ فبراير/شباط عام ١٨٧٨ تماما مثلما فعل جده السلطان محمود الثاني عندما قام بحل قوات الانكشارية.

السلطان عبد الحميد الثاني يحضر احتفالا عاما بعد صلاة الجمعة في مسجد الحميدية (تصوير عبد الله برادَرْلَرْ).

محطة قطار سِركَجي في أمينُونُو بإسطنبول (تصوير عبد الله برادَرْلَرْ).

وفي أعقاب الحرب الروسية التركية عامي ١٨٧٧ و١٨٧٨ وقع العثمانيون على معاهدة أيا ستيفانوس، المعروفة أيضا باسم معاهدة "يَشِيلْ كُوي"، مع الروس. لكن بريطانيا ودولا أوروبية أخرى أعلنت اعتراضها بعد اكتشافها أن روسيا قررت من جانبها تقسيم الأراضي العثمانية (وهو ما يعرف باسم "المسألة الشرقية" في التاريخ الأوروبي). وفي النهاية أرادت الأطراف المعنية مناقشة الأمور بشكل أكبر، وحددت موعدا لعقد مؤتمر في برلين. وفي غضون ذلك، وفي ٤ يونيو/حزيران عام ١٨٧٨ وقع العثمانيون على اتفاق سري مع روسيا، في حين استحوذت روسيا على إدارة قبرص من الدولة العثمانية مع وعد للعثمانيين بأن تساعدهم في المفاوضات. ولم يكن السلطان عبد الحميد الثاني راغبا في التصديق على المعاهدة، التي كان البريطانيون قد اعتبروا توقيع الحكومة العثمانية عليها أمرا واقعا، لكن ضغوط الجيش أجبرته على التصديق عليها.

وتخلت الحكومة العثمانية عن قبرص، مفترضة أن البريطانيين سوف يدعمونهم في مؤتمر برلين، لكن هذا لم يحدث. وكان السلطان عبد الحميد الثاني واعيا تماما لحقيقة أن المؤتمر عُقد بهدف تقسيم الأراضي العثمانية. واعترفت معاهدة برلين في ١٣ يوليو/تموز عام ١٨٧٨ باستقلال صربيا ورومانيا والجبل الأسود،

وأجبرت الروس على دفع تعويض عن الحرب، وسُحبت مدن كارْس وأردهان وباتوم لتدخل في السيادة الروسية، كما قامت المعاهدة بتقسيم بلغاريا إلى ثلاث مناطق، وألحقت البوسنة والهرسك بالنمسا. وفي عام ١٨٨١ قامت فرنسا بغزو تونس، فيما قامت بريطانيا باحتلال مصر عام ١٨٨٢، وتحركت بلغاريا نحو شرق الروملي عام ١٨٨٥.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن السلطان عبد الحميد الثاني عندما تولى السلطنة كان قد وجد الدولة في حالة حرب من عدة جبهات. وخلال أشهر من توليه بدأت الدولة في التعرض لخسائر هائلة، وفي النهاية التزم السلطان بالتركيز على السياسة الدولية، وعمل على ممارسة سياسة خارجية متسقة ومبنية على المعرفة. واضطر السلطان بعد تعرض الدولة العثمانية للإذلال والتشهير في "مؤتمر التَرْسانة" بإسطنبول وفي مؤتمر برلين إلى تطبيق دبلوماسية ثابتة قائمة على احترام الذات.

ولأول مرة في تاريخها بدأت الدولة العثمانية تسعى إلى أن يكون لها دور بارز في السياسة الدولية، وذلك خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني؛ حيث وضع السلطان إستراتيجية قائمة على توازن السلطات، ولعب على تعارض المصالح بين الدول الأوروبية التي تتنافس فيما بينها بلا رحمة، وبالتالي فقد استطاع حماية دولته في عالم متنافس.

ومن هنا قام السلطان بإنشاء مركز استخباراتي في القصر، فكان على شكل إدارة للعلاقات الخارجية يقوم فريق العمل فيها بجمع وتحليل المنشورات والإصدارات والمطبوعات الدولية وتقارير السفراء. وكان السلطان يلتقي كذلك بالعلماء الأجانب والأتراك، ويناقش معهم الدبلوماسية الخارجية. وكان الأساس المنطقي وراء سياسة توازن السلطة هذه واضحا وبسيطا، ويعتمد على الاستفادة من تعارض المصالح بين الدول، لكنه كان عملا في غاية الصعوبة عند وضعه موضع التنفيذ. وكان الفاعل الرئيسي في سياسته هذه هي بريطانيا، التي كان يمقتها، ولا يثق بها على الإطلاق. ووفقا لسياسته هذه فإن روسيا كانت تقف ضد بريطانيا، ولهذا فقد كان السلطان يقترب من روسيا ضد بريطانيا كلما لزم الأمر. وعندما احتلت بريطانيا مصر، اتجه السلطان إلى فرنسا. وبعد ذلك ساعد السلطان في حدوث المواجهة الفرنسية الإيطالية في شمال إفريقيا. والواقع أن السلطان عبد الحميد الثاني لم يعقد تحالفا أو اتفاقا طويل المدى مع أي من هذه الدول.

السلطان عبد الحميد أيام إمارته.

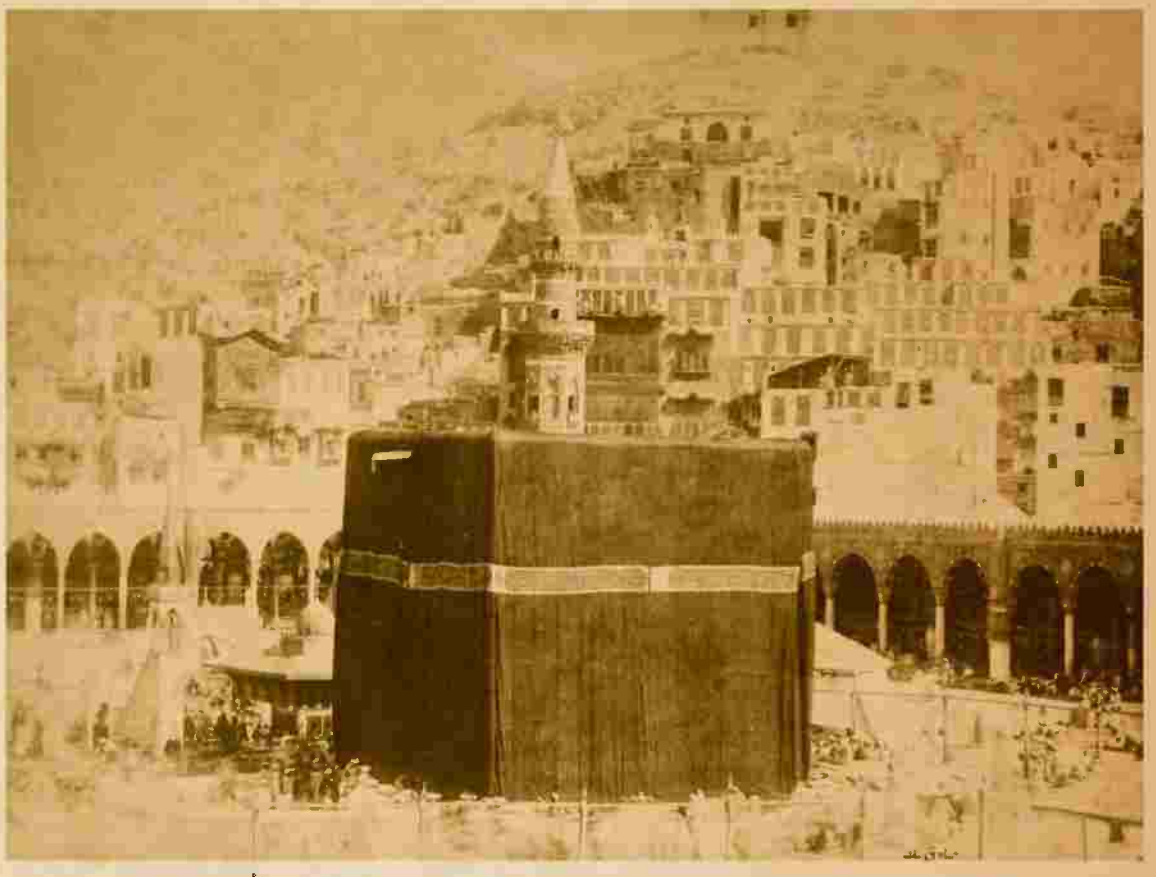

إحدى أقدم صور الكعبة المشرفة في ألبوم السلطان عبد الحميد الثاني "ألبومات يلدز" (تصوير آلْبايْ صادق بك).

وطبق السلطان سياسة مشابهة في البلقان؛ حيث ساعد على وجود صراع بين دول البلقان، ومنعها من الاتحاد ضد الدولة العثمانية. وبالإضافة إلى هذا فقد كان يذكِّر السفراء الذين يزورونه ملوحا بأنه سيستغل منصبه كخليفة للمسلمين إذا اقتضى الأمر، بالإضافة إلى أنه كان يعمد إلى الدعاية لدى الدول الكبرى بما يرسله من مشاهد التقدم والرقي في بلاده من خلال ألبومات الصور. واتضح فيما بعد أن هذه الممارسات الدعائية قد أُعدت ببراعة وأنها عملت بشكل فعال.

فصل السلطان عددا من رجال الدولة الفاسدين، الذين اعتادوا على تلقي الأوامر والهدايا من السفارات الأجنبية، ومنح مسؤوليات جديدة لرجاله الثقات مثل غازي عثمان باشا وجَوْدَتْ باشا ضد الأشخاص الخائنين في الحكومة. وكان دائما يستعين بالحيطة والحذر، ويتنبأ بأنه سيسير على طريق عمه وشقيقه الأكبر، اللذين عانيا كثيرا من عواقب عدم اتخاذهما هذه الخطوات.

كانت هناك دوائر سرية نافذة ترغب في إعادة مراد الخامس إلى العرش، لتحقيق مصالحهم الخاصة، وحاولوا اختطافه عدة مرات من قصر جيراغان. وجرت محاولات عديدة للقيام بثورات وانقلابات، كما حاولت الدول الأجنبية تنفيذ عدة مخططات. ونتيجة لهذا اضطر السلطان إلى إنشاء مكتب تحقيقات، وأمر بإعطاء أقصى اهتمام بالنشرات والمطبوعات الأجنبية من أجل تجنب الفوضى الداخلية التي ربما تسعى أطراف أجنبية إلى إثارتها.

اعتقد السلطان عبد الحميد الثاني أن الدولة بحاجة إلى استعادة عافيتها، ولهذا الغرض سعى بتصميم إلى إبعادها عن الحروب. وكانت الحرب الوحيدة التي خاضها السلطان المسالم ضد اليونانيين وجزيرة كريت. فبعد أن اتضح أنه لا يمكن قمع الثورة في جزيرة كريت، وبعد إعلان اليونان ضمها الجزيرة، أعلن السلطان الحرب على اليونان في ١٨ أبريل/نيسان عام ١٨٩٧. واستطاعت القوات العثمانية سحق الجيش اليوناني في لاريسا وفي المعركة الضارية التي جرت في دوموكوس. وكانت هذه أول إنجازات عسكرية للسلطان عبد الحميد الثاني. وفي النهاية استسلم اليونانيون وطلبوا عقد هدنة. ورفرف العلم العثماني على كريت لعشر سنوات أخرى، لكن كريت انضمت إلى اليونان خلال السنوات المعقدة التي أعقبت إعلان السلطنة الدستورية الثانية.

أدرك السلطان أن الدولة العثمانية خسرت سمعتها في الغرب، بسبب ديونها المتراكمة المستحقة للدول الأوروبية؛ حيث كان سداد هذه الديون وفوائدها يشكل أكثر من نصف الدخل السنوي للدولة. ولهذا فقد أصدر السلطان مرسوما للدول الدائنة أطلق عليه "مرسوم محرم" في ٢٠ ديسمبر/كانون الأول عام ١٨٨١. وقامت إدارة الديون العثمانية العامة، التي تأسست وفقا لهذا المرسوم، بإحالة السيطرة على الاقتصاد العثماني إلى الدول الأجنبية التي كانت الدولة مدينة لها. وجرى خلال تلك الفترة، سحب الأرصدة الأجنبية، حتى وإن كانت بمبالغ صغيرة، لكن إجمالي الديون الأجنبية تضاءل تدريجيا بشكل ملحوظ بسبب سداد مبلغ أكبر مما تم اقتراضه مؤخرا.

كان السلطان عبد الحميد الثاني الأكثر تواضعا والأقل تفاخرا بين جميع السلاطين العثمانيين في طريقة حياته ومَلْبَسه؛ حيث خفّض إنفاق القصر، واختصر قائمة الطعام في القصر، وخفّض عدد موظفي القصر. وتبلورت في عهده أيضا المنافسات التجارية بين الأجانب في الأراضي العثمانية، وفاز الألمان في الجولة الأولى وحصلوا على عقد لمشروع ضخم لإنشاء سكك حديدية، حيث مُنحوا مشروع خط السكك الحديدية الذي يربط بين محطة حيدر باشا- إزْمِيت ووصولا إلى أنقرة، وكذلك إنشاء خط جديد للسكة الحديدية في بغداد.

كان السلطان عبد الحميد الثاني أول سلطان عثماني يضع سلطاته كخليفة موضع التنفيذ؛ حيث كان يرى أن الرعايا المسلمين يجب أن يأتوا دائما في المقام الأول. وفي مواجهة التحريض على الفتنة الذي

كانت تمارسه بريطانيا في الأراضي الإسلامية تحت زعم أن الخلافة ليست من حق العثمانيين استشار الخليفة العلماء المسلمين وحصل على تأييدهم، وقدم المفكرون المسلمون قدرا كبيرا من الأدلة الدينية والتاريخية التي توضح أن الخلافة لا علاقة لها بعِرق أو جنس.

لكن العملاء البريطانيين لم يتوقفوا عند هذا الحد؛ حيث أعلنوا خديوي مصر خليفة جديدا بهدف إضعاف سلطات الخليفة في المنطقة. ولمواجهة المخطط البريطاني أعطى الخليفة أولوية للوحدة الإسلامية. ولم يرغب السلطان في أن يرى الأجانب وهم يزرعون بذور الشقاق التي بثها البريطانيون، ولهذا فقد جمع مجموعة من القيادات الدينية وزعماء القبائل وأرسلهم بهدف التواصل مع الشعب. وبعث الخليفة أكثر حكام البلاد الذين يثق بهم لإدارة الولايات ذات الأغلبية المسلمة، كما رعى العلماء المسلمين لنشر الإسلام في الدول البعيدة مثل جنوب إفريقيا واليابان. وكان تأثير الخليفة في الصين هائلا؛ حيث افتتحت جامعة إسلامية في العاصمة بكين، وكان العَلَم العثماني يرفرف على بوابتها الرئيسية.

وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول من عام ١٩٠٠ أطلق السلطان عبد الحميد الثاني عملية إنشاء خط السكك الحديدية الذي عرف باسم خط الحجاز، لربط دمشق ومكة، وهو المشروع الذي كان يعتبره أعظم أعماله. فرغم العوائق التي كانت تضعها القوى الأوروبية، والهجمات المتواصلة من البدو، والمشكلات العديدة، وصعوبات المناخ، فإن الطريق اكتمل ووصل إلى المدينة في ١ أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٠٨.

وخوفا من الأحداث التي وقعت في المنطقة مارست

برج الساعة في إزمير على بحر إيجة بُني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

القوى الأوروبية (وخصوصا بريطانيا وفرنسا) ضغوطا أكبر على الدولة العثمانية من خلال مواصلة الزعم أن غير المسلمين يتعرضون للتمييز وعدم المساواة في ظل الحكومة العثمانية. وأدت هذه الضغوط إلى جعل السلطان عبد الحميد الثاني يتراجع في بعض القضايا، لكنه حافظ على نزاهته ودفاعه في القضية الأرمنية حتى نهاية حكمه. وقاوم السلطان بشكل خاص الضغوط الرامية إلى إجباره على إجراء إصلاحات في الأراضي التي يسكن بها الأرمن، وهو ما كان ينص عليه أحد البنود في معاهدة برلين. ولم يقدم السلطان أية تنازلات في مواجهة أساليب الضغط والتهديدات التي مارسها الغرب، لإدراكه أن هذه الضغوط بشكل خاص يمكن أن تؤدي إلى منح استقلال ذاتي للأرمن.

وأكد السلطان عبد الحميد الثاني أنه لا توجد ولاية يعيش بها عدد من الأرمن يفوق عدد المسلمين؛ وبالتالي فإنه لن يقوم بإصلاحات تركز على الأرمن فقط. وبدأ الأرمن يشوهون اسم السلطان، وأطلقوا عليه اسم "السلطان الأحمر". ولأول مرة في التاريخ العثماني حاول إرهابيون من الأرمن اغتيال السلطان بواسطة قنبلة موقوتة في ٢١ يوليو/تموز عام ١٩٠٥.

وكانت هذه الخطة تقضي بوضع قنبلة تزن ٢٢٠ رطلا (نحو ١٠٠ كيلوجرام) لتنفجر في أعقاب صلاة الجمعة وتقتل السلطان ورجال الدولة، ومن هنا سيسود الإرهاب في إسطنبول بسلسلة من التفجيرات في المواقع الحساسة. ولكن على غير المتوقع أوقف كبير القضاة السلطان وناقش معه بعض الأمور وهو في طريقه للخروج من مسجد الحميدية، وأدى تأخره لبضع دقائق إلى إنقاذ حياته. لكن انفجارا رهيبا وقع، متسببا في مقتل

برج الساعة في "يافا" على البحر المتوسط بُني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

٢٦ شخصا، وإصابة ٥٨، ومقتل عشرين فرسا. وبدا أن الشخص الوحيد الهادئ في هذه اللحظات المروعة هو السلطان؛ حيث ركب عربته ذات الحصان كما لو أن شيئا لم يحدث، ولجّم أحصنته، وقادها باتجاه القصر. وعندما ألقي القبض على العقول المدبرة وراء هذا المخطط أعلن السلطان عفوه عنهم؛ حيث عملوا بعد ذلك لصالح الدولة.

كان الصهاينة قد ظلوا لوقت طويل يعملون لإنشاء دولة يهودية فيما يسمونه "أرض الميعاد" في فلسطين. وقد اقتربوا من السلطان عبد الحميد الثاني وأخبروه أنهم مستعدون لسداد جميع ديون الدولة إذا سمح لهم بالاستقرار في فلسطين. لم يرفض السلطان عرضهم السخي فقط، بل إنه اتخذ أيضا إجراءات لمنع توطنهم في فلسطين.

وبسبب الانتكاسات المالية تراجع السلطان عبد الحميد الثاني عن سياسته الانعزالية بعد ذلك، لكنه ظل يحجم عن الدخول في تحالفات طويلة المدى؛ حيث أنشأ، على سبيل المثال، تحالفا تجاريا مع ألمانيا. وكان ذلك لعدة أسباب أولها أن ألمانيا، بخلاف الدول الأوروبية الأخرى، لم تحاول احتلال أراضٍ إسلامية، كما أنها دعمت الموقف العثماني بشأن القضية الأرمنية، إضافة إلى أن السلطان عبد الحميد الثاني كان يقدّر أخلاق العمل والنظام والانضباط لدى الألمان.

كان السلطان يعلم أن سياسة توازن القوى لا يمكن أن تساند السيادة العثمانية على المدى الطويل، والواقع أن هدفه الرئيسي من تطبيق هذه السياسة كان يتمثل في كسب بعض الوقت لتحصين دولته. لكن الديون الخارجية التي تراكمت خلال ما يعرف بـ"عهد التنظيمات"، وسيطرة إدارة الدَّين العام في العديد من فروع الاقتصاد، وإنفاق رأس المال الإمبراطوري، الذي تم ادخاره بصعوبة، على قمع الثورات الداخلية، كل هذا أعاق خطط السلطان عبد الحميد الثاني الأوسع لإجراء إصلاحات شاملة. ورغم كل شيء فقد اتخذت خطوات إصلاحية مهمة، وخصوصا في مجال التعليم.

كان السلطان عبد الحميد الثاني مهتما للغاية بالكليات التي تعلّم رجال الدولة والعسكريين. وقد افتتح مدارس للفتيات، ورفع عدد المدارس الابتدائية والإعدادية. وقد تَعلّم في هذه المدارس التي أسسها السلطان عبد الحميد الثاني أبرز السياسيين والقادة العسكريين الذين قادوا تركيا بعد ذلك، مثل مصطفى كمال، مؤسس الجمهورية التركية.

ورغم أن السلطان قد فرض رقابة على العديد من مصادر النشر، فإنه ساعد على توسع ونمو قطاع النشر، ومازال هناك أعداد كبيرة من الكتب والكتيبات والمجلات والصحف التي نشرت في عهده باقية حتى يومنا هذا.

كان السلطان مغرما بالتصوير؛ حيث كان لديه مصورون يلتقطون صورا للأراضي العثمانية على اتساعها، وقد رجع هذا أساسا إلى أنه كان يفتقد فرصة القيام بزيارات عامة، والإشراف على المشروعات الجارية. فأعد

قبة مسجد الحميدية من الداخل، والمسجد أنشأه السلطان عبد الحميد الثاني.

السلطان عبد الحميد الثاني ٩١١ ألبوم صور، عُرف باسم مجموعة "ألبومات يلدز"، تضم نحو ٣٦ ألف صورة أخذت من مئات المدن في جميع الأراضي العثمانية، وتُصور العديد من المشاهد والأحداث في عهده، من بينها المدارس التي افتتحت حديثا، والمستشفيات، والسكك الحديدية، والجسور، وكذلك رجال الدولة العاملون في عهده، وتدريبات الميدان في الكليات العسكرية، والطلاب، والأراضي المقدسة، إضافة إلى المزارع التي تربي الماشية. كان السلطان عبد الحميد الثاني راعيا عظيما لفن التصوير، وتمثل مجموعة ألبومات يلدز واحدة من أكبر مجموعات الصور في العالم، حيث ساهمت في توثيق عهده بشكل أرشيفي فريد.

أنفق السلطان من مدخراته الشخصية على إنشاء مستشفى للأطفال، وتكيّة لكبار السن والفقراء والمحتاجين في ضاحية شيشلي في إسطنبول.

وكانت شبكة السكك الحديدية على رأس أجندة السلطان؛ حيث أتم خطوط الأناضول والروملي وبغداد. وتجدر الإشارة إلى أن نحو نصف السكك الحديدية الموجودة في تركيا اليوم أُنشئت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، كما أن البنية التحتية للسكك الحديدية التي تأسست في ذلك الوقت مازالت تُستخدم في تركيا. وأسس شبكة تلغراف موسعة على طول السكك الحديدية.

أولى السلطان اهتماما بتطوير العلاقات مع الشعوب التركية؛ حيث اتصل بالأتراك في وسط آسيا من خلال الشيخ سليمان أفندي البخاري. وكان الشيخ سليمان أفندي ممثلا للسلطان أيضا في المؤتمر الذي عقد في مدينة بست في المجر.

وفي غضون هذا بدأ معسكر معارض في الظهور، وتحدي السلطان. وكان هذا المعسكر بزعامة لجنة الاتحاد والترقي، التي كانت تعتقد أن إعلان السلطنة الدستورية هي الدواء الناجع لحالة الركود التي تعاني منها الدولة في الداخل والخارج. وقد تلقى هذا المعسكر دعما من الأعضاء غير المسلمين في اللجنة، وقام بتمرد في الروملي. وفي النهاية أعلن السلطان الدستور مجددا في ٢٣ يوليو/تموز عام ١٩٠٨، ومن هنا بدأ عهد السلطنة الدستورية الثانية. وعلى المدى الطويل لم تقم الحكومة الدستورية بشيء لتجنب الركود الذي عانت منه الدولة بل على العكس أدت هذه الحكومة إلى التعجيل بعملية زوال الدولة. وفي ذلك الوقت قامت الإمبراطورية النمساوية المجرية باحتلال البوسنة والهرسك لمنع إرسال ممثل البوسنة للبرلمان الجديد في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٠٨. وأعلنت بلغاريا استقلالها، بينما أعلنت كريت التحاقها باليونان.

وفي أعقاب الانتخابات استقبل البرلمان الجديد النواب المنتخبين حديثا، وكان الأمر الشاذ أن الأتراك أصبحوا أقلية في هذا البرلمان؛ وبهذا تحقق ما كان يخشاه السلطان.

وتسببت العمليات غير المسؤولة التي قامت بها الحكومة الاتحادية في تفاقم الاستياء، كما حدث العديد

خريطة عثمانية تظهر حدود الدولة خلال زمن السلطان عبد الحميد الثاني

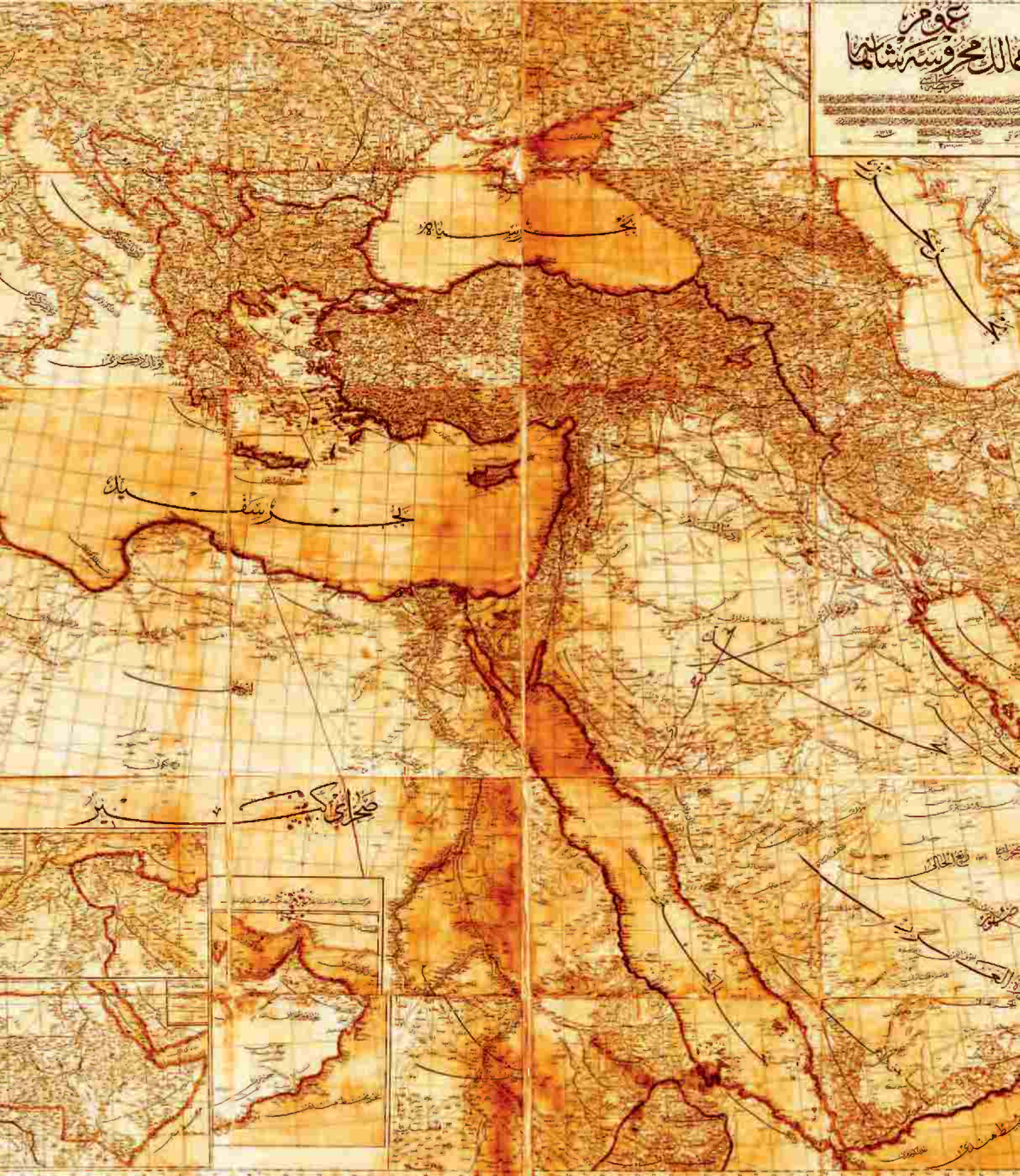
عموم ممالك محروسه شاهانه
بحر سياه
بحر سفيد
صحراى كبير

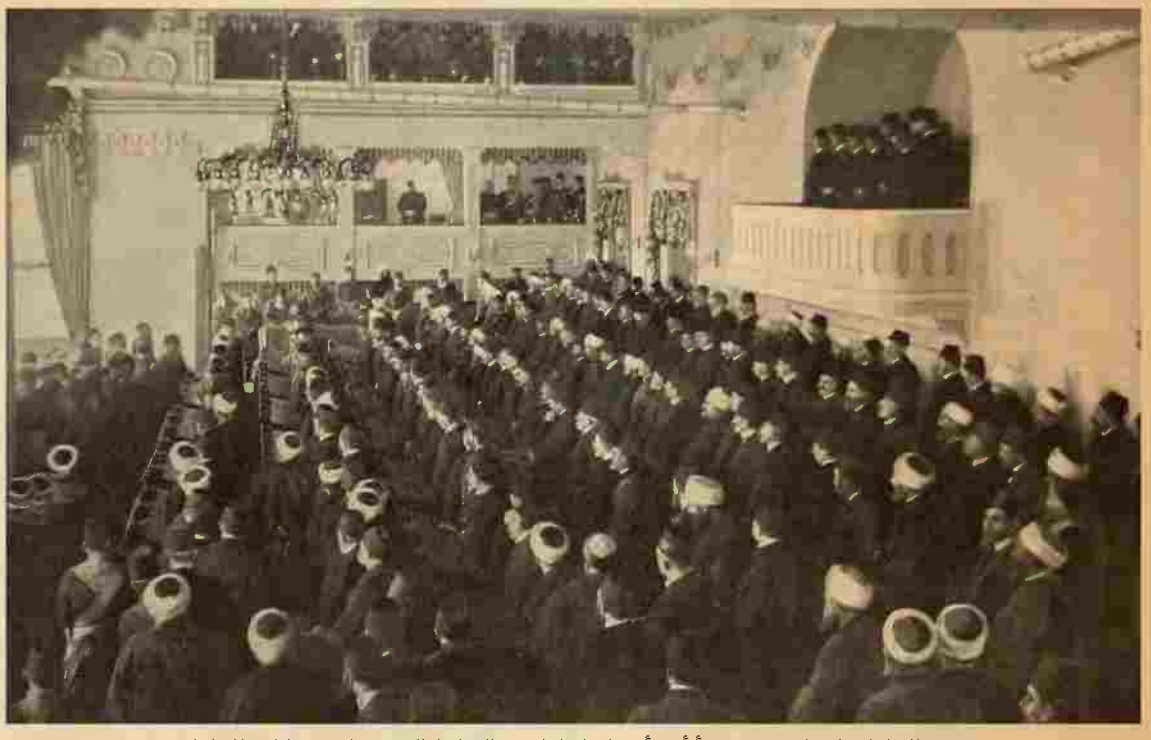

مشهد للبرلمان العثماني حيث يقرأ أحد أعضاء البرلمان رسالة السلطان عبد الحميد الثاني للبرلمان.

من الانشقاقات داخل الجيش. وفي تلك الأثناء تأسست لجنة معارضة للاتحاديين؛ حيث تجمع معارضو الاتحاديين فيما عرف باسم "جمعية الاتحاد المحمدي"، ونشروا مقالات مستفزة في صحيفتي "وُولْقَانْ" و"ميزان"، وهما الصحيفتان الرئيسيتان لهذه الجمعية، ودعوا إلى العنف، وطالبوا بتعطيل البرلمان. ووسط كل هذا التوتر اندلع تمرد في إسطنبول، عرف باسم "ثورة ٣١ مارس"، وتسبب هذا التمرد في سقوط قتلى في ١٣ أبريل/نيسان عام ١٩٠٩، وهو اليوم المقابل ليوم ٣١ مارس/آذار في التقويم اليوليوسي الذي كان مستخدما في ذلك الوقت.

وفي غضون هذا انتفض الأرمن أيضا في تمرد ضخم، وقتلوا الكثير من المسلمين في أَضَنة في أبريل/نيسان عام ١٩٠٩. وانتهت الأحداث المضطربة في إسطنبول عندما اقترب "جيش العمليات" من منطقة يَشِيلْ كُويْ في إسطنبول قادما من سلانيك، التي كانت تمثل قاعدة لجنة الاتحاد والترقي. وقام عدد من أعضاء البرلمان بزيارة الجيش.

وانتشرت شائعات بأن السلطان هو السبب وراء اندلاع التمرد، ولهذا ينبغي عزله عن العرش. وفي المقابل

قال السلطان للصدر الأعظم توفيق باشا إنه مستعد للتنازل عن العرش لكنه يريد أن يكشف ما إذا كان لعب دورا في التمرد أم لا. وعندما سمع سعيد باشا بهذا رفض طلب السلطان بإجراء تحقيق واحتج قائلا: "ماذا سنحقق نحن إذا ثبتت براءته؟"

أُبلغ السلطان عبد الحميد الثاني أن الجيش الأول المخلص مازال في انتظار أوامره ليواجه جيش العمليات، لكن السلطان قال إنه خليفة المسلمين، وإنه لا يمكن أن يترك المسلمين ليقتلوا إخوانهم المسلمين، وعندئذ وعد قائد الجيش الأول أن جيشه لن يحمل السلاح ضد جيش العمليات.

ودخل جيش العمليات بقيادة محمود شَوْكَتْ باشا إلى إسطنبول واحتل المدينة، وبعد فترة قصيرة نصبت المشانق، التي شُنق عليها العديد من الأبرياء الذين لم يشاركوا في التمرد. واندلعت موجة من العنف في سماء إسطنبول بسبب جمعية الاتحاد والترقي. كما نُفي الجيش الأول إلى الروملي، ووضعت الصحافة تحت رقابة صارمة. ورغم وجود برلمان من الناحية النظرية، فإن الإدارة كانت ترتكز فعليا على الاستبداد، وليس على ملكية دستورية.

وصدرت في ذلك الوقت فتوى ضد السلطان عبد الحميد الثاني بناء على اتهامات زائفة وجهت لشخصه وإدارته. واُتهم السلطان بالتحريض على حادث ٣١ مارس/آذار، وتشويه الكتب الدينية وحرقها، وتبديد خزانة الدولة.

وانقلب سعيد باشا، رئيس البرلمان، على السلطان، رغم أن السلطان كان قد عينه رئيسا للوزراء سبع مرات، ودافع عنه مرات عديدة. وأصدر سعيد باشا بموافقة الأغلبية أمرا من البرلمان بخلع السلطان.

وتوجه وفد يضم أرام، وهو أرمني، وعارف حكمت، وهو بحّار جورجي (ومن المساعدين السابقين للسلطان)، واليهودي إيمانويل قراصو، وهو ممثل سلانيك في البرلمان، والألباني أسعد توبتاني، وجاء الوفد إلى القصر لإبلاغ السلطان بالقرار النهائي للبرلمان. وقد حياهم السلطان، لكنه قال: "ألم يجد البرلمان رسلا أفضل من يهودي وأرمني وألباني وشخص ملحد لنقل القرار إلى سلطان الأتراك وخليفة جميع المسلمين؟" ولم يجب أعضاء الوفد سوى بالصمت.

أراد السلطان الإقامة في قصر جيراغان بعد إجباره على التقاعد، لكن محمود شوكت باشا، قائد جيش العمليات، والمعروف بقسوته، جمع السلطان وأسرته وأمر بترحيلهم عبر السكك الحديدية إلى سلانيك. وكانت هذه هي المرة الأولى في التاريخ العثماني التي يُنفى فيها سلطان بعد خلعه عن العرش إلى مكان خارج إسطنبول.

وفي سلانيك شغل السلطان نفسه بأعمال النجارة والحدادة، ولم يكن يعلم أن التوازن الدبلوماسي الدقيق الذي استطاع ضبطه بحرص في البلقان قد تفكك بشكل أخرق. وسنت جمعية الاتحاد والترقي قانونا بإذابة وجهات النظر الخلافية لشعوب البلقان، وأعقب ذلك قيام دول البلقان بتشكيل جبهة موحدة لمواجهة الدولة العثمانية فيما عرف بحروب البلقان. غادر السلطان سلانيك بشكل فوري؛ حيث أصبحت حياته مهددة هناك.

مستشفى "الغرباء" الذي بُني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في بورصا.

وقد عبر السلطان فيما بعد أنه لم يكن يرغب في مغادرة سلانيك، وإنه كان مستعدا لحمل السلاح دفاعا عن نفسه إذا اضطر لذلك. وعندما تصاعدت الأوضاع واقتربت من حافة الحرب، أعيد السلطان إلى إسطنبول، حيث استقر في قصر بَيْلَرْبَيِي في ١ نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩١٢.

قضى السلطان السنوات الأخيرة من حياته يشاهد من بعيد المعضلة الكبرى التي تعيشها الدولة العثمانية. وتوفي السلطان في قصر بَيْلَرْبَيِي في ١٠ فبراير/شباط عام ١٩١٨، قبل أن يرى المآسي القادمة، أو عواقب الحرب العالمية الأولى. ودفن جثمان السلطان في مقبرة جده محمود الثاني في "ديوانْ يُولُو" بإسطنبول.

عُرفت القيمة الحقيقية للسلطان عبد الحميد الثاني خلال السنوات الأخيرة المضطربة من عمر الدولة، وكان هناك شعور واضح بغيابه. أما هؤلاء الذين عارضوه بشدة خلال حكمه، فقد عادوا إلى صوابهم، ولكن بعد فوات الأوان. فلو أن السلطان عبد الحميد الثاني ظل على عرشه دون أن يُخلع بتدبير من دول عدة، فربما كان قد منع هذا مشكلات عدة، مثل اندلاع حروب البلقان، وربما كان قد أنقذ رعيته من ويلات الحرب العالمية الأولى. وبناء على هذا كانت أراضي الجمهورية التركية ستصبح أكبر مما هي عليه اليوم.

لقد كان السلطان عبد الحميد الثاني واحدا من أبرز وأعظم السلاطين في التاريخ العثماني. وكان يتمتع

بشخصية هادئة، لكنه كان يتسم بالتشكك إلى حد ما. وكانت الطيبة التي يظهرها لمحدثيه والوجه المبتسم حتى لهؤلاء الذين يبغضونه، من أبرز ملامحه اللافتة للنظر. وكان ذكيا عميق التأثير. وفي العلاقات الإنسانية كان يتنبأ بحواسه بالأفكار والعواطف التي يحملها محدثوه من خلال الملاحظة الدقيقة لحركاتهم ولغة أجسادهم. وعرف عن السلطان أنه كان يتمتع بذاكرة مدهشة؛ حيث لم يكن ينسى الوجوه على الإطلاق.

كان بعيدا كل البعد عن حياة الفسق والمجون؛ حيث كانت طريقة أكله وملبسه بسيطة، وكان يعيش حياة عادية، كما كان شديد الاهتمام بالرياضة، وبارعا في المبارزة بالسيف، وماهرا في التصويب بالبندقية. وكان السلطان محبا للفنون أيضا؛ حيث كان يستمع للموسيقى الغربية، ويذهب إلى المسارح، ويقوم بأعمال النجارة في محاولة للتنفيس عن سنوات التوتر والضغط التي عاشها خلال فترة حكمه. ويمكن القول إنه كان عبقريا في النجارة؛ حيث مازالت بعض أفضل أعماله باقية حتى الآن.

كان يلزم نفسه بالسلوك الرفيع المتوقع من خليفة مثله؛ حيث كان مسلما ملتزما، وحريصا على أداء أعمال الخير. وكان ينظر إلى الخلافة ليس فقط باعتبارها واجبا سياسيا، ولكن باعتبارها أيضا مسؤولية هائلة، حيث قام كخليفة بالعديد من الأنشطة الخيرية في الحرمين الشريفين، والتي لا يتسع المقام لذكرها بسبب كثرتها، ومن بينها مشروعات إنشاء مجلس للمدينة، ومقر للشرطة، وحصن للدفاع عن مكة، وتجهيزات مقابر الصحابة والأجيال التالية من المسلمين، وإنشاء مجارٍ مائية، وإنشاء بيت ضيافة كبير للحجاج الفقراء، وشبكة تلغراف، وتوفير العمل والخدمات العسكرية للثكنات العسكرية الموجودة في المدن المقدسة. فكل هذه المشروعات تشير إلى أن السلطان سار على نهج أسلافه وأصبح بحق "خادما لتلك المدن المقدسة". وقد أضيفت صور مكة والمدينة، التي التقطها الكولونيل صادق بيك، إلى مجموعات ألبومات السلطان عبد الحميد الثاني.

لقد كان السلطان عبد الحميد الثاني محبا للسلام، وشديد الكراهية للحرب وإراقة الدماء، لكنه رغم ذلك خاض الحروب عندما لزم الأمر، مثلما حدث في اليونان، التي انتصر عليها العثمانيون في نهاية المطاف. وكان شديد التقدير للكفاءات، حتى إنه كان يخصص رواتب لأشد معارضيه الذين جرى نفيهم إلى خارج البلاد.

وبفضل خط السكك الحديدية الحميدية-الحجاز، الذي اكتمل إنشاؤه خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني استطاع الحجاج القيام برحلتهم المقدسة إلى الحج بتكلفة أقل بكثير، مع تمتعهم بقدر أكبر من الراحة والأمان. كما وفرت السكك الحديدية إمكانية تعبئة الجيش وإرساله إلى اليمن والجزيرة العربية بشكل أسرع كثيرا. ورغم عدم استمراره طويلا فقد أظهر خط سكك حديد الحجاز للعالم كله سلطة الخليفة التي لا يمكن تجاهلها؛ حيث أمكن تحقيق هذا المشروع العملاق بتبرعات المسلمين حول العالم.

وقد ساهم في المشروع بعزم وتصميم مسلمون من الهند وحتى الولايات المتحدة ومن فارس حتى الجزائر، ومن السودان حتى روسيا، وذلك رغم كل الارتباك والقيود والعقبات الأخرى، لكنهم في النهاية

استطاعوا تحقيق هذا. وكان العديد من رجال الدولة في أوروبا يسخرون من السلطان بسبب مشروعه الذي اعتبروه حلما كاذبا، وحاولوا إعاقته وتعطيله بشتى الطرق عندما بدأ يتجسد على أرض الواقع. ولكن في نهاية المطاف امتد خط السكك الحديدية الذي بلغ طوله نحو (١٤٠٠ كيلومترا)، وافتتح للعمل، ليمثل دلالة على منزلة وكرامة المسلمين. وبهذا توحد المسلمون من جميع أنحاء العالم على هدف واحد في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

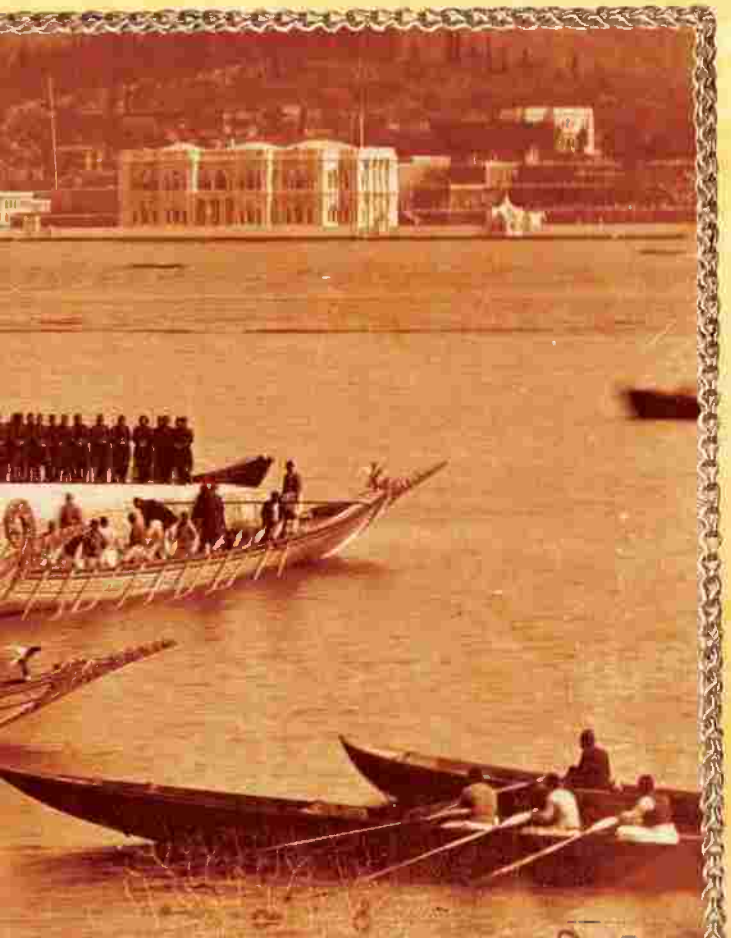

السلطان عبد الحميد الثاني يحضر احتفالا عاما بعد صلاة الجمعة في جامع المجيدية بالجانب الأوروبي من إسطنبول، وفي الخلفية قصر "يَلْدِزْ" وتل جَامْلِيجَا على الجانب الآخر من البوسفور.